مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تحوّل خطير لأمريكا والشرق الأوسط

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كتابُها.

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

تحوّل خطير لأمريكا والشرق الأوسط

تخلّت واشنطن اليوم عن أي ادعاء بممارسة دور السمسار النزيه في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فقد سمحت بل وشجعت على الانفصال بين حلفائها العرب في الخليج، كما أدت إلى تفاقم الصراع الإقليمي بين إيران والمملكة العربية السعودية. وفي حين أن مبيعات الأسلحة الأمريكيّة التي أدت إلى تغذية الصراعات المتنامية، كانت الدّبلوماسيّة الأمريكيّة غائبة. وتُعَد مرحلة موظفي الفترة الأخيرة خطراً متصاعداً يتمثل في احتمال منح الزعماء المستبدين الفرصة الأخيرة لتوسيع نفوذهم بعد حصولهم على صلاحية مطلقة من ترامب، إذ قد يكون بوسع إسرائيل اتخاذ خطوات جديدة في محاولة لضم الأراضي الفلسطينية، وقد تقوم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالمناورات في اليمن، أو في ليبيا، أو ضد المنشقين المحليين. حاولت إدارة ترامب بالفعل الحد من حيز المناورة المتاح لخليفتها بشأن إيران من خلال مراكمة العقوبات أو —كما يخشى البعض— من خلال السعي إلى إنشاء صراع مباشر مع إيران في لبنان والعراق أو في بلدان أخرى في المنطقة. وأياً كان ما قد يحدث أثناء مرحله اقتراب رحيل حكومة ترامب، فإن الرئيس القادم جو بايدن سيواجه أوضاع مختلفة في الشرق الأوسط عن تلك التي كانت موجودة في الأعوام الأربعة الماضية. فما هي المخاطر التي تلوح في الأفق خلال الأيام الأخيرة لإدارة ترامب؟ وتحت إدارة بايدن، هل من الممكن إعادة توجيه تلك المخاطر؟ وفي هذا الصدد، يقدم خبراء مؤسسة القرن (TCF) في الشرق الأوسط أفضل الإجابات عن هذه الأسئلة.

ثلاثة أسباب تجعل بايدن عالقاً في الشرق الأوسط

آرون لوند: زميل في مؤسسة القرن (TCF). وهو كاتب سويدي متخصص في السياسة السورية والشرق أوسطية، عمل سابقاً مع مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، والمعهد السويدي للشؤون الدولية (UI)، ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)

على مدى العشرين سنة الماضية قدم جميع رؤساء الولايات المتحدة وعوداً بتقليص الاهتمام السياسي والمالي بالشرق الأوسط، إلا أنهم فعلوا العكس. والآن، بعدما نجح جو بايدن في إخراج دونالد ترامب من منصبه، قد يواصل هو الآخر التقليد الذي ساد لدى أسلافه في العشرينيات من القرن الماضي.

وعلى الرغم من أن بايدن أشار إلى رغبته في نزع السلاح من السياسة الأمريكية، والانضمام إلى الصفقة الإيرانية، وإعادة «الغالبية العظمى» من القوات الأمريكية إلى الوطن، إلا أن هناك ثلاثة أسباب على الأقل تؤدي إلى استمرار تدخل الولايات المتحدة بقيادة بايدن في الشرق الأوسط.

يتمثل السبب الأول بالائتلاف السياسي لبايدن، والذي يضم العديد من الخبراء في مؤسسة السياسة الخارجية بواشنطن، والتي أطلق عليها مستشارو أوباما لقب الـ «فقاعة». يبدو أن فريق السياسة الخارجية لبايدن، بحكم طموحه الجوهري الجدير بالثناء – لاستعادة الوضع الطبيعي قبل عام 2017 – سيعيد أيضاً تمكين مجموعة سياسات التدخل الإجباري في الشرق الأوسط لواشنطن.

ويكمن السبب الثاني في الحالة المزرية للمنطقة نفسها. إن النظام الإقليمي العربي في حالة انهيار بطيء لأسباب داخلية وهيكلية، ولكن لا يزال من الممكن الاعتماد عليها لتطلب اهتمام الولايات المتحدة. لقد دمر الصراع وتراجع أسعار النفط وانهيارات البنوك ووباء كورونا كل من لبنان وسوريا والعراق، وجميعهم يتجهون نحو انهيار مدمر. والسياسة الأمريكية الحالية تعمل على التخفيف من هذه المخاطر فقط. في حالة سوريا التي مزقتها الحرب، تعمل السياسة الأمريكية في الواقع على تفاقم المشكلة من خلال عمليات الحصار الاقتصادي على البنوك والوقود الموجهة إلى أي هدف آخر غير موجه نحو تخفيف الانهيار الاقتصادي. قد يؤدي خفض التصعيد مع إيران إلى إزالة بعض دوافع عدم الاستقرار الإقليمي، لكن الوضع الآن مروع للغاية لدرجة أن الشرق الأوسط بحاجة إلى إعادة ضبط يهدف إلى الاستقرار والتعافي الأساسيين. إذ قد تبدو موجات الاضطرابات اليوم وكأنها تموجات صغيرة من الماضي.

أخيراً وليس آخراً، ينشغل البيت الأبيض في عهد ترامب بخلق أزمات جديدة. في غضون أسبوع، أصدرت الإدارة إعلانات مرتجلة عن انسحاب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان، وعقود من السياسة الأمريكية بشأن المستوطنات الإسرائيلية التي يتم انتزاعها من الداخل إلى الخارج، وتصنيف إرهابي محتمل لنظام الحوثيين تم توقيته لتضخيم المجاعة الوشيكة في اليمن. لدى الأشرار في البيت الأبيض ما يقرب من شهرين آخرين لتجهيز قنابل موقوتة لخلفائهم.

اللغز الإيراني

دينا اسفنديارى: زميلة في مؤسسة القرن TCF. تركز أبحاثها على أمن الخليج العربي، والعلاقات الخارجية لإيران، والعلاقات بين الدول. وهي أيضًا زميلة أبحاث في برنامج الأمن الدولي في مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية التابع لكلية هارفارد كينيدي.

فشلت حملة «الضغط الأقصى» لإدارة ترامب بتنفيذ شروطها: إذ تواصل إيران توسيع جوانب برنامجها النووي، بينما تقوم بمهاجمة المنطقة. لدى إدارة بايدن القادمة فرصة لإصلاح هذا الفشل، وتتمثل الخطوة الأولى في العودة إلى الاتفاق النووي المبرم عام 2015 مع إيران والذي انسحب منه ترامب. إذ سيساعد ذلك في تأمين «الامتثال مقابل الامتثال»، حيث تعود إيران إلى الامتثال إذا عادت الولايات المتحدة للانضمام إليها. إن حدوث اتفاق بين البلدين ضئيل جداً؛ إذ سيعتمد على الرئيس الإيراني القادم بعد الانتخابات الرئاسية في تموز 2021، إذ من الممكن ألا يكون الرئيس الجديد منفتحاً على الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية ما لم تكفر الأخيرة عن خطيئتها في الانسحاب من الاتفاق النووي.

إن العودة إلى الاتفاقية ما هي سوى الخطوة الأولى نحو خفض التصعيد. إذ ستهدف إدارة بايدن إلى توسيع وتعزيز البنود الحالية للاتفاق النووي، مع معالجة المخاوف الأخرى بشأن سلوك إيران، بما في ذلك أنشطتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة وبرنامجها الصاروخي. حتى الآن، الطريقة الوحيدة التي أثبتت جدواها لحمل طهران على تقييد سلوكها أو تغييرها هو المثابرة على الحوار.

وعلى الإدارة الأمريكية القادمة أن تتجنب خطأ التفكير في أنها تملك الوقت الكافي، اعتقاداً منها بأن لديها النفوذ كله، وبالتالي عليها تأخير الانضمام إلى الصفقة للحصول على المزيد من التنازلات من إيران. وتعتقد إيران أيضاً بأنها في وضع أقوى اليوم، بعد شهور من بناء برنامجها النووي. وكلما زاد الوقت المتاح لها، كلما تقدم برنامجها النووي وأنشطتها العسكرية الإقليمية الأخرى.

لا يزال هناك وقت لإعادة تنظيم العراق جذرياً

سجاد جياد: هو زميل في مؤسسة القرن TCF. محلل سياسي عراقي مقيم في بغداد، وهو المدير العام السابق لمركز البيان للدراسات والتخطيط. كما عمل كزميل زائر في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. ينصب تركيز سجاد جياد الرئيسي على السياسة العامة والحكم في العراق ويعمل أيضًا على بناء قدرات المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني.

ينوي ترامب استغلال الوقت المتبقي له في منصبه بتنفيذ وعوده أثناء حملته الانتخابية والتسريع من تطبيق سياساته، التي قد يُلزم بها الرئيس المقبل لما يزيد عن عام. وسرعان ما استبدل الأمل في العراق في أن يعمل بايدن على تقليل التوترات مع إيران ومنعها من التدخل في العراق بقلق شديد حول ما إذا سيتبع كل من ترامب وإيران سياسة حافة الهاوية. وفي غضون أسبوع واحد فقط، تفاقمت هذه التوترات في العراق، إذ اندلعت العديد من الأحداث بنحوٍ سريع، مضيفةً اعتلالات جديدة إلى لائحة المشاكل الطويلة في الحكومة العراقية.

بدايةً، أعلن كريستوفر ميللر، القائم بأعمال وزير الدفاع الأمريكي، أن الانسحاب الجزئي للقوات الأمريكية من العراق سيبدأ قريباً. إنّ هذا الانسحاب الفوري هو مطلب رئيسي للقوى السياسية المتحالفة مع إيران في العراق، إلا أنه يترك رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، مع دعم أقل من الولايات المتحدة إذ يسعى ترامب إلى فك الارتباط بنحوٍ كلّي. بعد ساعات قليلة من إعلان ميلر، أعلنت ميليشيا موالية لإيران مسؤوليتها عن هجوم صاروخي استهدف السفارة الأمريكية في بغداد، وحذرت من انتهاء الهدنة المؤقتة. جاء ذلك على الرغم من تعليمات قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، الذي كان في بغداد، لتحذير الحلفاء من استفزاز ترامب في الأسابيع القليلة المتبقية له في منصبه. بعد يومين، أعلنت وزارة الخارجية أن الإعفاءات من العقوبات الثانوية الممنوحة للعراق للسماح بالتجارة مع إيران سيتم تخفيضها إلى 45 يوماً فقط، بدلاً من 120 يوماً، مما يزيد من احتمالية تطبيق العقوبات على العراق في الأيام القليلة الأخيرة لترامب في منصبه في كانون الثاني. وعلى هذه الخلفية، يُقال إن ترامب يفكر في خيارات عسكرية لشن هجمات ضد الأصول الإيرانية وحلفائهم في العراق.

يبدو أن الحكومة العراقية عاجزة عن منع نشوب صراع بين الولايات المتحدة وإيران على أراضيها. إذ لا تبشر الأسابيع الأخيرة من إدارة ترامب بالخير للبلاد. فبالنسبة لترامب، تعدّ هذه

الفرصة الأخيرة لاستعراض عضلاته بتكلفة سياسية قليلة التي ستلقى قبولاً له ولأتباعه الصقور الذين دعموا سياساته. ولكن حتى الاستراتيجيات العسكرية الانتقامية المحدودة بين الولايات المتحدة وإيران قد تزعزع استقرار العراق إلى حد كبير.

عكس سياسة ترامب حول إسرائيل–فلسطين

داليا شيندلين: زميلة في مؤسسة القرن TCF. خبيرة في الرأي العام ومستشارة سياسية واستراتيجية دولية، فضلاً عن كونها إلى باحثة وكاتبة.

أظهرت سياسة دونالد ترامب في إسرائيل وفلسطين والشرق الأوسط المبادئ التي قادت سياسته الخارجية، إذ تتصف بكونها أحادية، وتنبذ الحلفاء، وتقوض العمل التعددي، وتضعف التحالفات الدولية.

إن سلسلة الهدايا التي لا تنتهي من الرئيس ترامب لإسرائيل والضرب المستمر للموقف الفلسطيني دمرت أي مظهر من مظاهر المساواة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في المفاوضات (والتي، لكي نكون منصفين، كانت مجرد وهم طويل الأمد). كانت هذه السياسة مدفوعة بمصلحة ترامب السياسية في تعزيز دعم الناخبين اليهود والإنجيليين، وكانت متسقة مع شخصيته العامة للسياسة الخارجية الأمريكية.

إن محاولة تسليح الفلسطينيين بالقوة من خلال الرشوة المالية والعقاب، مع التراجع عن الاتفاق النووي الإيراني، تشكل إقصاءً للدبلوماسية لصالح الاستئساد الاقتصادي والتهديد باستخدام القوة. إلا أن الفلسطينيين انسحبوا من المفاوضات، وفعّلت إيران برنامجها النووي.

أظهرت إدارة ترامب ازدرائها لواحد من أكثر المعايير الدولية قدسيةً في تعاملاتها مع إسرائيل —وهو حظر احتلال الأراضي بالقوة– وذلك عند اعترافها بقانونية ضم مرتفعات جولان ومستوطنات الضفة الغربية إلى إسرائيل.

لدى إدارة بايدن القادمة قائمة من السياسات التي سيتحتم عليها عكس مسارها. إن المبادرات الرمزية والمادية التي قد تقدم إلى الفلسطينيين من شأنها أن تعزز قبول المفاوضات المستقبلية وتهدئة التوترات على أرض الواقع. ويمكن أن يساعد العمل مع الحلفاء الأوروبيين في توحيد الانقسامات الداخلية حول إسرائيل للتوصل إلى أشكال منسقة من الضغط السياسي من أجل

الحصول على تنازلات، مع إزالة الفكرة القديمة لدى إسرائيل في سهولة إفلاتها من العقاب. إن عكس موقف وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو بشأن المستوطنات من شأنه أن يمثل إعادة الالتزام بالقانون الدولي. وفي بادرة حسن نية، يمكن لفريق بايدن أن يمتدح التطبيع الإسرائيلي –الخليجي مع الاستفادة من الصفقات الأخيرة مع البحرين والإمارات العربية المتحدة لدعم حل النزاع بدلاً من تقويضه.

لا يستطيع جو بايدن ولا حتى ساحر استحضار السلام الإسرائيلي الفلسطيني أو إيجاد إيران مسالمة بين عشية وضحاها. لكن يمكن لإدارته أن تعكس سياسات ترامب على الفور، مع إزالة الضرر الذي سببته –والتي لا يزال من الممكن أن تتسبب به–بحلول 20 كانون الثاني.

شركاء سلطويون مشجعون

مايكل وحيد حنا: هو زميل أقدم في مؤسسة القرن TCF. وهو أيضًا زميل أقدم غير مقيم في مركز ريس للقانون والأمن في كلية الحقوق بجامعة نيويورك. يعمل حنا في قضايا الأمن الدولي والقانون الدولي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

تميزت سنوات ترامب باحتضانه غير اللائق لشركاء واشنطن المستبدين في الشرق الأوسط. نتيجة لذلك، شعر هؤلاء الشركاء بعدم وجود معوقات في متابعة نهجهم الاستبدادي. وفي حين أن المواقف الأميركية بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية كانت تعاني تاريخياً من التضارب والنفاق، فإن غيابها الكامل كأولوية أميركية على مدى السنوات الأربع الماضية خلق بيئة دولية متسامحة للاستبداد والقمع. ومع دخول إدارة ترامب أسابيعها الأخيرة، هناك خطر حقيقي من أن هؤلاء الفاعلين سيحاولون الآن متابعة أهدافهم المتطرفة خلال مرحلة البطة العرجاء، بينما لا يزالون محميون من الولايات المتحدة المشتتة.

المثال الأكثر وضوحاً لهذه الظاهرة هو الموجة الحالية من الاعتقالات والقمع في مصر، إذ تتعرض الآن أهم منظمة حقوقية باقية في البلاد (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية) لاعتداء مستمر. لقد ظل المجتمع المدني المصري مستمراً لسنوات عديدة حتى الآن، وهذه الاعتقالات الأخيرة والحملة الإعلامية المصاحبة للدولة ضد المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تشكل رمزاً لنظام غير راغب في التسامح مع أي شكل من أشكال الفكر المستقل والمعارضة.

ويشير توقيت هذه التصرفات إلى نية من جانب شريك استبدادي للولايات المتحدة لخلق حقائق على الأرض في الأيام الأخيرة من عصر ترامب - في حين يرسل أيضاً إشارة مؤسفة إلى إدارة بايدن المقبلة. كانت الإدانة الدولية سريعة وواسعة النطاق إلى حد ما، وربما تعكس إحساسًا بالإمكانيات الجديدة التي توفرها الإدارة الأمريكية الجديدة. ومع ذلك، فإن نظام عبد الفتاح السيسي غير مُجرّم إلى الآن، وما إذا كان قد أخطأ في حساباته حينما شن هذه الحملة، فسيتم تحديد ذلك من خلال كيفية ترجمة الولايات المتحدة وغيرها من الدول لخطابهم وإدانتهم إلى أفعال ملموسة.

وإذا اقتصرت استجابة الولايات المتحدة وحلفائها على التصريحات الرسمية وتغريدات في موقع التواصل الاجتماعي تويتر، فإن هذا يعني مكافأة لحملة الاعتقالات والقمع في مصر، وسوف تكون هذه السابقة المزعجة بمثابة بداية لإدارة بايدن في إدارة الدبلوماسية الأميركية في المنطقة.

بيروقراطية متمردة

ثاناسيس كامبانيس: مؤلف وصحفي وزميل أقدم في مؤسسة القرن (TCF). وهو مدير مشارك لبرنامج السياسة الخارجية في TCF. يركز عمله على السياسة الخارجية للولايات المتحدة والسياسة العربية والحركات الاجتماعية في الشرق الأوسط.

أحد أكثر الموروثات التاريخية إثارة للقلق في حقبة ترامب هو التجاهل السافر لأجزاء من آلية الحكومة الأمريكية للرقابة الديمقراطية. اكتسبت الرئاسة التنفيذية سلطة متزايدة باستمرار، في حين أن الرؤية العامة والرقابة في الكونجرس الأمريكي تضعف تدريجياً، وهو الأمر الأكثر وضوحاً في ضمور قانون سلطات الحرب. اليوم، أصبح جهاز الأمن القومي الأمريكي قادراً على رسم مسار سياسي يتمتع بقدر كبير من الاستقلالية عن الرقابة السياسية –سواء أكان الرئيس المعني يتبنى سياسات مروعة أو مستنيرة أو ما بينهما.

اكتسبت الدولة الأمنية الجامحة زخماً في بداية «الحرب على الإرهاب» غير مدروساً، واكتسبت إحساسًا جديدًا بالقوة في ظل رئاسة باراك أوباما، وخرجت تمامًا عن المسار تحت حكم ترامب.

كان أوباما في الغالب منسجمًا مع المؤسسة الأمنية. ولكن كلما حاول الابتعاد عن معتقداتها، وجد نفسه مقوضًا ومحاصرًا من مسؤولي الأمن – كما حدث حينما حاول إغلاق

مركز الاعتقال في خليج غوانتانامو أو التفكير في إجراء تخفيضات جدية للقوات في أفغانستان. وبالمثل، رحّب معارضو سياسات ترامب وهتفوا للتطورات التي احتوت على سياسات ترامب السيئة، حتى لو أدت هذه التطورات في الوقت نفسه إلى تقويض الديمقراطية. والنتيجة هي مجموعة من المتخصصين في السياسة الذين يشعرون بأن لديهم الحق في تجاهل التعليمات السياسية أثناء قيامهم بتنفيذ بعض أكثر سلطات الولايات المتحدة حساسية وأهمية — كمسائل الحياة والموت في شن الحرب، والرقابة والاستخبارات، والبصمة الدفاعية العالمية للبلاد.

ولا ينبغي أن يكون هناك أي لبس: ذلك أن سياسة الأمن الوطني، ولا سيما الحرب والسلام، هي في الواقع من اختصاص المدنيين المنتخبين، الذين هم مسؤولون أمام الناخبين الأميركيين. وينبغي للمهنيين المحترفين أن يقرروا كيفية تنفيذ هذه السياسة. ولكنهم لا يقرروا ما إذا كانت الولايات المتحدة قد تخوض الحرب، أو متى تعود قواتها إلى الوطن.

في بعض الحالات المثيرة للقلق، قام الجيش بتأجيل تنفيذ سياسات البيت الأبيض لدرجة العصيان. في الآونة الأخيرة، قال مبعوث ترامب إلى سوريا، وهو رجل ذو باع طويل في خدمة إدارات رؤساء أميركا منذ عهد جيمي كارتر، إنه (وبمشاركة زملاؤه في البنتاغون ووزارة الخارجية) قد راوغ في تنفيذ سياسات ترامب، ولم يسحب القوات من سوريا.

بغض النظر عن أن أوامر ترامب بالانسحاب كانت على عجل وتم طرحها بلا مبالاة. فقد تلقت الولايات المتحدة ضربة لسمعتها لانسحابها وخيانة حلفائها الأكراد – وفي الوقت نفسه، لم تجني فوائد الانسحاب الفعلي.

والأمر المقلق يتمثل في أن البيروقراطية فعلت ما أرادت، ولم تتبع الأوامر الصادرة من البيت الأبيض. وبالرغم من كون سياسات ترامب سيئة للغاية، إلا أن الأسوأ من ذلك هو تعامل الدولة الأمنية الجامحة التي تتباهى علناً بعدم اتباعها للأوامر الرئاسية وشعورها بأنها مؤهلة في اختيار أيّ السياسات التي يجب تنفيذها أو تقويضها. سيحتاج هذا الصدع إلى جهد شاق لإصلاحه، ومن المرجح أن يسبب مشاكل ليس فقط لبايدن ولكن لخلفائه أيضاً.

وجوه مألوفة وسياسات مألوفة؟

روهان أدفاني روهان: مشارك أقدم في مؤسسة القرن TCF. تشمل اهتماماته البحثية الاقتصاد السياسي للبنية التحتية، والفساد.

قد تكون مؤسسة السياسة الخارجية الفائز الأكبر في هذه الانتخابات. وبينما ينادي بايدن بشدة من أجل الوحدة والتوافق، لا يبدو أن هناك مجموعة أفضل من مؤسسة السياسة الخارجية استجابةً لمثل هذه الدعوة. ولكن اهتمام الإدارة الجديدة باستعادة الزعامة الأخلاقية تغطي على الفوارق الجوهرية داخل مؤسسة السياسة الخارجية، تماماً كما نجحت معارضة ترامب المتقلبة في المناورة في إبقاء منتقديه موحدّين نسبيا على مدى السنوات الأربع الماضية.

ومع وجود الاحتمال الحقيقي لمجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الجمهوريون وبيروقراطية الأمن القومي التي أظهرت استعدادها لتقويض قرارات البيت الأبيض، قد لا يكون أمام بايدن خيار سوى الاعتماد على هذه المجموعة لإنجاز أي قرار يدعو له. وبم يتعلق بسياسة الشرق الأوسط، فمن غير الواضح العواقب الملموسة التي قد تترتب على هذه السياسة.

يرجع الفضل في جزء كبير منه إلى ترامب، فقد غيّر من قواعد اللعبة، وأوقف الإقبال على سياسات التدخل. بل قد نرى نهاية للحروب الأزلية ونهاية الدعم الأمريكي للحرب التي تقودها السعودية في اليمن. ولكن لا ينبغي لنا أن نخلط بين هذه التطورات والرؤية التحولية لانخراط الولايات المتحدة في المنطقة. ستستمر الاحتجاجات الجماهيرية في مباغتة مؤسسة السياسة الخارجية على حين غرة، وستتحول التجاوزات الاستبدادية للقادة المستبدين إلى مشاكل يمكن إدارتها فقط وليس علاجها.

قد يتحول «الاستعادة» بسرعة إلى سياسة «الاستقرار» التي تفضل الوضع الراهن الجديد –سواء في الداخل أو في الخارج. في أحسن الأحوال، ستدرك مؤسسة السياسة الخارجية أنها تستطيع إدارة تراجع القوة الأمريكية على نحو تأخذ ضبط النفس العسكري والقيم الديمقراطية على محمل الجد. في أسوأ الأحوال، ستحيي أسطورة الاستعادة شكلاً من أشكال الغطرسة الإمبريالية التي ستكون أكثر عجزًا وإحباطًا من ذي قبل.

المصدر:

https://tcf.org/content/report/dangerous-transition-america-middle-east/